

تقدير
استراتيجي

2024

19 كانون الأول

سورية ما بعد الأسد تحديات وفرص

إعداد: مرصد مركز براثا



مركز براثا للدراسات والبحوث
بيروت - بغداد

مختار

تقدير استشرافيّ: سورية ما بعد الأسد - تحدّيات وفرص

■ الآراء المطروحة لا تعبر عن رأي المركز بالضرورة ■

©جميع الحقوق محفوظة للمركز

تقدير استشرافي: سورية ما بعد الأسد - تحديات وفرص

شهدت سورية تحولاً تاريخياً في ديسمبر 2024، مع سقوط النظام بعد ثلاثة عشر عاماً من الصراع الدامي. مثل انهيار النظام السوري حدثاً تاريخياً قد يُعيد تشكيل الشرق الأوسط لعقود قادمة. هذا التقدير الاستشرافي يحلّل تداعيات هذا التحول الجذري، ويُناقش التحديات والفرص التي تواجه سورية والمنطقة، ويُقدّم سيناريوهات مُحتملة للمستقبل.

التقرير

مقدمة

لم يقتصر سقوط النظام على إزاحة رئيس الدولة، بل أدى أيضاً إلى انهيار معظم المؤسسات الحكومية والأمنية، حيث يُمثّل بناء مؤسسات جديدة ذات شرعية وقادرة على إدارة البلاد أحد أكبر التحديات التي تواجه سورية، ويتطلّب ذلك وضع عقد اجتماعي يضمن حقوق جميع المواطنين، بصرف النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الطائفية، وتشكيل حكومة تمثيلية تحظى بثقة الشعب، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية والقضائية على أسس مهنية ونزيهة.

تميّزت فترة ما قبل سقوط النظام بجمود الوضع العسكري والسياسي، مع استمرار سيطرة النظام على معظم المدن الرئيسية، بفضل الدعم العسكري من إيران وروسيا و«حزب الله»، ومع ذلك، كان النظام يعاني من أزمة اقتصادية خانقة، وتدهور الوضع المعيشي، وتفشي الفساد، وتزايد السخط الشعبي. في هذه الأثناء، كانت فصائل المعارضة تُعيد تنظيم صفوفها، وتُعزّز قدراتها العسكرية، مُستفيدة من الدعم التركي والتراجع النسبي للدعم الروسي للنظام، بسبب انشغالهم بصراعات أخرى في أوكرانيا (وتردّد حديثاً عن وجود صفقة بين بوتين

وإدارة ترامب الجديدة لإنهاء حرب أوكرانيا، وتسليم أراضي شرق أوكرانيا، مقابل تنازل روسيا عن التواجد في سورية)، مضافاً إلى ميل (بشار الأسد) إلى التماشي مع الخطّة الإماراتيّة بإعادة سورية إلى الشرعيّة الدوليّة مقابل تحجيم الوجود العسكريّ الإيرانيّ. في نوفمبر 2024، شنت فصائل المعارضة، بقيادة «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً)، ما أسمتها عمليّة «ردع العدوان» ضدّ قوّات النظام. حقّقت الفصائل المسلحة انتصارات سريعة ومُفاجئة، بسبب استسلام كبار قادة الجيش السوريّ في سياق ما زال الغموضُ يحيط به، كما سيطرت الفصائل المسلّحة على مدن إستراتيجيّة، بما فيها حلب وحمص وحماة، قبل أن تُسقط العاصمة دمشق في ديسمبر 2024. اختفى الرئيس السابق (بشار الأسد) من العاصمة، وقيل إنّهُ طلب اللجوء إلى روسيا، فيما لم تتّضح بعدُ ملاسباتُ اختفائه.

أولاً: روايات سقوط الأسد

تتضارب الروايات حول أسباب سقوط النظام السوريّ، حيث يُحاول كلُّ طرف تقديم سرديةٍ تخدم مصالحه وتُبرّر مواقفه. من المهمّ تحليلُ هذه الروايات المختلفة بموضوعيّة، وفهمُ الدوافع الخفيّة وراءها.

1 - رواية تراجّع الأسد عن تحالفه مع إيران وحزب الله:

تُشير هذه الرواية إلى أنّ الأسد بدأ بالتخلّي عن تحالفه مع إيران وحزب

الله، وسعى إلى بناء تحالفات جديدة مع قوى أخرى. يُمكن تفسير هذا التحول بالرغبة في:

- أ. الحصول على دعم ماليّ لإعادة الإعمار: قد يكون الأسد أراد الحصول على دعم ماليّ من الدول العربيّة السنيّة لإعادة إعمار سورية، وهو ما تطلّب تخفيف علاقاته مع إيران.
 - ب. تحسين صورته الدوليّة: قد يكون الأسد أراد تحسين صورته الدوليّة بالتقرّب من الغرب والدول العربيّة.
 - ج. تقليل اعتماده على إيران: قد يكون الأسد أراد تقليل اعتماده على إيران، وتنويع تحالفاته الإقليميّة والدوليّة.
- ما يؤيد هذه الرواية تصريحات المسؤولين الإيرانيين التي تحدّثت عن منع -أو عجز- (بشار الأسد) عن إدخال قواتٍ إيرانيّةٍ إلى سورية.

2 - رواية ضعف القيادة العسكريّة والسياسيّة:

تُشير هذه الرواية إلى أنّ ضعف قيادة الأسد العسكريّة والسياسيّة، وعدم قدرته على إدارة الأزمة بكفاءة، كان من أهمّ أسباب سقوط نظامه، بسبب تراخي النظام السوريّ عن استعادة الموارد الطبيعيّة التي احتلّت من القوَّات الأميركيّة (آبار النفط ومصافيه، وحقول القمح)، وكذلك التعرُّص للعقوبات الاقتصاديّة؛ ما أفقَد النظام 80% من موارد دخله، ما أدّى في النهاية إلى:

«الفساد وتفشي المحسوبية في الجيش ثم أدى الفساد وتفشي المحسوبية إلى إضعاف الجيش السوري، وتراجع روح المعنوية لدى الجنود.».

3- الاستنتاج

من المرجح أن تكون أسباب سقوط نظام الأسد معقدة ومتعددة، وتمثل مزيجاً من العوامل الداخلية والخارجية. تُشير الروايات المختلفة إلى أن مقامرة النظام بالتخلي عن الدعم الإيراني لصالح الدعم العربي، وضعف القيادة العسكرية والسياسية، والتحوّلات في التحالفات الإقليمية (تحالف بوتين مع الإدارة الجمهوريّة للبيت الأبيض)، جميعها لعبت دوراً مهماً في هذا الحدث التاريخي. ويبقى من الصعب في هذه المرحلة، الحكم بنحو قاطع على صحّة كلّ رواية، لكن تحليلها يُساعد على فهم التطوّرات في سورية، وتداعياتها على المنطقة.

ثانياً: العناصر الرئيسة للأزمة السوريّة

تمثّل الأزمة السوريّة مزيجاً معقداً من العوامل الداخلية والخارجية، بما في ذلك:

1. الاستبداد والفساد.
2. الطائفية والانقسامات العرقية.
3. التدخلات الخارجية.
4. العقوبات والانهيار الاقتصادي.

5. التفكُّك الاجتماعيّ.
6. الاختلافات الأيديولوجيّة.

ثالثاً: متطلّبات مرحلة ما بعد سقوط النظام

تواجه سورية الآن مرحلةً جديدةً مليئةً بالتحديات والفرص. تتطلّب هذه المرحلة:

1. بناء مؤسّسات دولة جديدة ذات شرعيّة.
 2. تحقيق العدالة الانتقاليّة والمصالحة الوطنيّة.
 3. إعادة الإعمار والتنمية الاقتصاديّة.
 4. اجتثاث الفساد.
 5. مُحاربة الإرهاب، وتحقيق الاستقرار الأمنيّ.
 6. بناء علاقات دوليّة متوازنة.
 7. محاربة السلاح المتفلّت لدى الفصائل.
 8. مقاومة الاحتلال والتوغّل «الإسرائيليّ».
- يُمثّل سقوط نظام الأسد نقطة تحوّل تاريخيّة في مُستقبل سورية. ويعتمد مُستقبل البلاد على قدرة الشعب السوريّ والقوى السياسيّة على التعاون والتوافق على رؤية مُشتركة لبناء سورية الجديدة.

رابعاً: «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً) كلاعب رئيس بعد سقوط النظام

بعدما تمكّنت «هيئة تحرير الشام» من احتلال معظم مناطق نفوذ النظام السابق، واحتلّت العاصمة دمشق، طارحةً نفسها بديلاً (ثورياً) له، بعدما شكّلت حكومة انتقاليةً تُظهر كلّ مواصفاتها أنّها حكومة للهيئة، تُواجه «هيئة تحرير الشام» تحدياتٍ كبيرةً في إنفاذ برنامجها في كلّ سورية، بما في ذلك: أ. المعارضة الداخلية، حيث تُوجد على يمينها ويسارها فصائلٌ سوريةٌ أخرى (بعضها إسلامي، وبعضها الآخر علمانيّ) تُعارض هيمنة «هيئة تحرير الشام»، وقد يُؤدّي ذلك إلى صراعات وتوترات.

ب. يُثير برنامج «هيئة تحرير الشام»، القائم على التفسير المُشدّد للإسلام، مخاوف لدى شرائح واسعة من الشعب السوري، خاصّةً الأقليات.

ج. يُمثّل الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردّي في سورية عبئاً أمام إنفاذ أيّ برنامجٍ سياسيٍّ أو اقتصاديٍّ.

د. تُواجه «هيئة تحرير الشام» ضغوطاً دوليةً متزايدة، بسبب تصنيفها كمنظمة إرهابية، ما يُقيّد قدرتها على الحركة والتعامل مع الدول الأخرى.

٥. يُمثّل الحفاظ على الأمن والاستقرار في سورية تحديًا كبيرًا لـ«هيئة تحرير الشام»، في ظلّ انتشار الجماعات المسلّحة، وتفاقم الوضع الإنسانيّ.

1 - الخلافات بين الهيئة وفصائل سورية أخرى

تُوجد خلافات عميقة بين «هيئة تحرير الشام» وفصائل سورية أخرى، بما في ذلك:

أ. النباين الأيديولوجي: تختلف «هيئة تحرير الشام» مع فصائل أخرى في رؤيتها لمستقبل سورية، حيث تتبنى الهيئة رؤيةً إسلاميةً مُتشدّدة، وإن كانت تحاول إخفاءها وتصدير خطاب متسامح، في حين تُطالب فصائل أخرى بإقامة دولة مدنيّة ديمقراطيّة.

ب. الصراع على السلطة والنفوذ: تتنافس «هيئة تحرير الشام» مع فصائل أخرى على السيطرة على الأراضي والموارد؛ ما قد يُؤدّي إلى صراعات مسلّحة.

ج. التدخّلات الخارجيّة: تدعم قوى إقليميّة ودوليّة مُختلفة فصائل سورية مُتعدّدة؛ ممّا يُفاقم الخلافات، ويُصعب التوصل إلى حلّ سياسيّ.

2 - مستقبل العلاقة مع إسرائيل وإيران وحزب الله

من المتوقع أن تُحاول «هيئة تحرير الشام» تجنّب المواجهة المباشرة مع «إسرائيل»، والتركيز على الوضع الداخليّ في سورية. ومع ذلك، يُمكن أن تتغيّر هذه السياسة في المستقبل، خاصّةً إذا شعرت الهيئة بأنّ «إسرائيل» تُهدّد مصالحها. في المقابل، تُعدّ «هيئة تحرير الشام» إيران وحزب الله أعداءً لها، بذريعة «دعمهما لنظام الأسد». يُتَوَقَّع أن تُحاول الهيئة تقويض المصالح الجيو-إستراتيجية الإيرانية كلّها في سورية، وربما اللجوء إلى مُواجهات عسكريّة محدودة مع حزب الله.

3 - سيناريوهات محتملة

- أ. هيمنة «هيئة تحرير الشام»: في هذا السيناريو، تُسيطر «هيئة تحرير الشام» على مُعظم الأراضي السوريّة، وتُفرض رؤيتها الإسلاميّة المتشدّدة على البلاد. (مستبعد جدًّا)
- ب. صراع فصائل المعارضة: في هذا السيناريو، يتصاعد الصراع بين «هيئة تحرير الشام» وفصائل المعارضة الأخرى؛ ممّا يُؤدّي إلى فوزى جديدة وتدخل خارجي. (الأكثر احتمالًا)
- ج. تقسيم سورية: في هذا السيناريو، تُقسّم سورية إلى مناطق نفوذ أو دُوِيّلات؛ بسبب استمرار الصراع والتدخلات الخارجيّة، وإن كان

تحت غطاء دستور كونفدراليّ، مثل نموذج «دستور بريمر» عقب سقوط نظام صَدّام في العراق.

4 - الاستنتاج والتوصيات

يُشكّل مُستقبل «هيئة تحرير الشام» وعلاقتها مع القوى الإقليمية والدوليةّ عاملاً حاسماً في تحديد مُستقبل سورية؛ حيث سيسعى المجتمع الغربيّ إلى مراقبة تطوُّرات الوضع السوريّ عن كثب، واستخدام أدواته الاقتصادية والسياسية للضغط على الهيئة للانخراط في العملية السياسية إلى جانب الفصائل التي يصنّفها المجتمع الدوليّ «مُعتدلة» في المعارضة السورية، وتصفية المقدرات كلّها التي كانت تجعل سورية «دولة مارقة» عن النظام العالميّ المهيمن.

خامساً: خريطة جيو-سياسية جديدة - صراع النفوذ وإعادة

التموضع

1 - تركيا نفوذ إقليميّ متزايد

سُتُحاول تركيا بقوة تعزيز نفوذها في سورية، والاستفادة من الفراغ السياسيّ، لتحقيق أهدافها الإستراتيجيةّ، بما في ذلك إعادة اللاجئين السوريين، ومُحاربة الأكراد؛ ما قد يُنشئ صداماً تركيّاً-«إسرائيليّاً» حول النفوذ في سورية.

أ. دور تركيا في سقوط نظام الأسد: على الرغم من أن تركيا لم تتدخل عسكرياً بنحو مباشر لإسقاط نظام الأسد في دمشق، إلا أن دورها كان مؤثراً ومتعدد الجوانب:

- قدّمت تركيا دعماً سياسياً وعسكرياً ولوجستياً لفصائل المعارضة السورية، بما في ذلك «هيئة تحرير الشام» (على الرغم من تصنيفها كمنظمة إرهابية)، وما سُمّي «الجيش الوطني السوري». شمل هذا الدعم تدريب المقاتلين، وتوفير الأسلحة والمعدات، وإنشاء مناطق آمنة داخل الأراضي السورية.

- مارست تركيا ضغوطاً سياسية ودبلوماسية على النظام السوري، ودعت إلى رحيله، وساهمت في عزله دولياً.
- استخدمت تركيا أزمة اللاجئين كـ«ورقة ضغط» على الدول الغربية، وحصلت على تنازلات سياسية ومالية مقابل استضافتها للملايين من اللاجئين السوريين.

- نسقت تركيا مواقفها مع قوى إقليمية ودولية أخرى، مثل الولايات المتحدة الأميركية وروسيا، بشأن الملف السوري.

ب. استشراف مستقبل النفوذ التركي في سورية: يعتمد مستقبل النفوذ التركي في سورية على عوامل عدة:

- الوضع الأمني والسياسي في سورية: في حال استمرار الفوضى وانعدام الأمن، قد تُوسَّع تركيا وجودها العسكري في شمال سورية؛ لحماية مصالحها وأمنها القومي.
- العلاقات مع «هيئة تحرير الشام»: ستُحاول تركيا التأثير على سياسات «هيئة تحرير الشام»، والضغط عليها للتخلي عن أفكارها المتطرفة، والانخراط في العملية السياسية.
- موقف الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا: سيؤثر موقف الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بنحو كبير على مستقبل النفوذ التركي في سورية. وفي حال توصل الطرفان إلى اتفاق بشأن سورية، قد يقيّد ذلك التحركات التركية.
- الموقف الكردي: سيؤثر الموقف الكردي أيضاً على مستقبل النفوذ التركي، حيث تعدّ تركيا وحدات حماية الشعب الكردية تهديداً لأمنها القومي.
- العامل الاقتصادي: قد تُحاول تركيا استغلال الوضع الاقتصادي في سورية لتعزيز نفوذها، عبر الاستثمارات والمشاريع التجارية.

2 - سيناريوهات محتملة للنفوذ التركي

- أ. التوسّع التركي في شمال سورية: في هذا السيناريو، تُوسَّع تركيا

وجودها العسكريّ في شمال سورية، وتُسيطر على مناطق جديدة، وتدعم إنشاء إدارة محليّة مُوالية لها.

ب. التفاهم التركيّ-الأميركيّ: في هذا السيناريو، تتوصّل تركيا والولايات المتّحدة الأميركيّة إلى تفاهم بشأن سورية، يُحدّد مناطق النفوذ، ويُتيح لتركيا لعب دور أكبر في إعادة الإعمار.

ج. التنافس التركيّ-الروسيّ: في هذا السيناريو، يتصاعد التنافس بين تركيا وروسيا على النفوذ في سورية؛ ممّا يهدّد بزعة الاستقرار. د. التعاون التركيّ مع «هيئة تحرير الشام»: في هذا السيناريو، تُعزّز تركيا تعاونها مع «هيئة تحرير الشام»، وتُحاول التأثير على سياساتها وتوجّهاتها.

3- الاستنتاج

يُمثّل مُستقبل النفوذ التركيّ في سورية أحد أهمّ التحدّيات التي تواجه المنطقة. يجب مراقبة التطوّرات عن كثب، وفهم دوافع تركيا وأهدافها، للتعامل مع التحدّيات والفرص التي قد تنشأ عن توسّع الدور التركيّ.

سادساً: إعادة رسم خريطة التحالفات

1. التنافس الأميركيّ-الروسيّ: سيُمثّل ملفّ سورية ساحةً جديدةً

- للتنافس بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا، مع سعي كل طرف إلى تعزيز نفوذه ودعم حلفائه.
2. الموقف الأوروبي: يُتَوَقَّع أن يظلّ الموقف الأوروبي متردداً وحذراً، مع التركيز على المساعدات الإنسانية والدعم السياسي لعملية الانتقال.
3. المصالح الصينية: قد تُحاول الصين استغلال الوضع في سورية لتعزيز مصالحها الاقتصادية، خاصةً في إطار مبادرة «الحزام والطريق».
4. إسرائيل - تكريس الأمر الواقع: ستواصل إسرائيل استغلال الوضع في سورية لتحقيق أهدافها الأمنية، بما في ذلك تدمير القدرات العسكرية التي تُشكّل تهديداً لها، واحتلال مناطق إستراتيجية على الحدود.
5. العراق - بين التدخّل والحياد: يُواجه العراق معضلة في التعامل مع الوضع في سورية، بين رغبة بعض القوى في التدخّل لدعم أطراف مُعيّنة، خوفاً من وجود حاضنة للإرهاب في الأراضي السورية تصيب الأمن القومي العراقي في مقتل، وبين ضرورة الحفاظ على الحياد والتركيز على الاستقرار الداخلي، بضغط من الفاعلين الدوليين في العراق.
6. الدول العربية - بحث عن دور فاعل: بعد سنوات من التردد، قد

تُحاول الدول العربيّة لعب دور أكثر فاعليّة في سورية، عبر دعم الانتقال السياسيّ، وتقديم المساعدات الإنسانيّة، والمشاركة في جهود إعادة الإعمار.

سادساً: سيناريوهات مُحتملة ومُتغيّراتها

سيناريو الدولة الفاشلة: في هذا السيناريو، تفشل جهود بناء الدولة، وتُسيطر الفوضى وانعدام الأمن على مُعظم الأراضي السوريّة؛ ممّا يُؤدّي إلى موجات جديدة من النزوح واللجوء، وتفاقم الأزمة الإنسانيّة، ومنع تكرار سيناريو ليبيا.

سيناريو الحكم الإسلاميّ: في هذا السيناريو، تُحكّم سورية بواسطة نظام إسلاميّ متشدّد؛ ممّا يُثير مخاوف من انتهاكات حقوق الإنسان واضطهاد الأقليّات. قد يُؤدّي هذا السيناريو أيضاً إلى تصاعد التطرّف والإرهاب في المنطقة، ولكن ليس من المتوقع صمود هذا النظام واكتسابه حاضنة وعمق شعبيّين.

سيناريو التقسيم الإقليميّ: قد يُؤدّي استمرار الصراع وتدخل القوى الخارجيّة إلى تقسيم سورية إلى مناطق نفوذ أو دويلات؛ ممّا يُفاقم الأزمة ويُهدّد استقرار المنطقة. (الأكثر ترجيحاً).

سابعاً: الخاتمة والتوصيات

مستقبل سورية بعد (الأسد) ما يزال غير مؤكّد، لكنّه سيعتمد اعتماداً كبيراً على السياسات التي ستتبنّاها الحكومة الجديدة، ومدى الاستعداد لتقديم تنازلات إلى النظام العالمي، ومدى قدرتها على السيطرة على الوضع الداخليّ عبر مكافحة التطرّف والإرهاب التكفيريّ في سورية، ومنع عودة الجماعات المسلّحة المتشدّدة كداعش وأخواتها.

مركزُ برائثا للدراساتِ والبحوثِ
بيروت - بغداد

